



موضوعات البيانات  
سيتم تلبية طلباتهم  
مبادئ وإجراءات الإجابات  
اللوائح المتعلقة بـ

# شركة كارديلين المحدودة لتجارة صناعة الدهانات والمواد الكيميائية

طلبات من أصحاب البيانات  
إجراءات ومبادئ تقديم الإجابات  
اللوائح المتعلقة بـ

## 1. الغرض والنطاق

1.1 يتمتع أصحاب البيانات بحقوق معينة فيما يتعلق ببياناتهم الشخصية وفقاً للمادة 11 من القانون رقم 6698 بشأن حماية البيانات الشخصية (المشار إليه فيما يلي باسم "القانون"). وتلتزم شركتنا باحترام هذه الحقوق عند معالجة البيانات الشخصية لأصحاب البيانات. ويهدف هذا النظام إلى توفير إطار عمل بشأن الإجراءات والمبادئ الواجب تطبيقها في عمليات الاستجابة للطلبات المقدمة إلى شركتنا بشأن ممارسة هذه الحقوق القانونية. وفي هذا السياق، تتمثل السياسة الرئيسية لشركتنا في ضمان التعامل مع طلبات أصحاب البيانات لممارسة حقوقهم المتعلقة ببياناتهم الشخصية وفقاً لأحكام التشريعات السارية.

1.2 ينطبق هذا النظام فقط على أصحاب البيانات الذين نقوم بمعالجة بياناتهم الشخصية.

## 2. الإجراءات والمبادئ المتعلقة بالوصول إلى البيانات الشخصية وطلبات المعلومات

يحق لصاحب البيانات أن يتأكد من مراقب البيانات ما إذا كانت بياناته الشخصية قيد المعالجة، وإذا كانت المعالجة جارية، فله الحق في الوصول إلى بياناته الشخصية وطلب المعلومات التالية:

(أ) لأغراض المعالجة؛

(ب) الفئات ذات الصلة من البيانات الشخصية؛

(ج) المتلقين أو فئات المتلقين الذين تم أو سيتم الكشف لهم عن البيانات الشخصية، وهم في المقام الأول المتلقون في دول ثالثة أو منظمات دولية؛

(د) حيثما أمكن، الفترة المتوقعة للاحتفاظ بالبيانات الشخصية، أو إذا لم يكن ذلك ممكناً، المعايير المستخدمة لتحديد هذه الفترة؛

(هـ) حق صاحب البيانات في طلب تصحيح أو حذف البيانات الشخصية المتعلقة بمراقب البيانات، أو تقييد معالجة هذه البيانات، أو الاعتراض على نشاط المعالجة هذا؛

(و) الحق في تقديم شكوى إلى سلطة إشرافية؛

(ز) إذا لم يتم الحصول على البيانات الشخصية من صاحب البيانات، فإن المعلومات الموجودة بشأن مصادر هذه البيانات؛

(ح) ما إذا كانت إجراءات اتخاذ القرار الآلية، بما في ذلك التنميط، تستخدم، وفي تلك الحالات على الأقل، معلومات ذات مغزى حول المنطق الكامن وراءها، فضلاً عن أهمية نشاط المعالجة بالنسبة لصاحب البيانات والعواقب المتوقعة.

2.1 يحق لأصحاب البيانات طلب الوصول إلى بياناتهم الشخصية التي نعالجها.

تُسمى هذه الأنواع من الطلبات بطلبات الحصول على معلومات من الأطراف المعنية. ويجوز لأي طرف معني، بموجب القانون... إذا مارس الفرد حقه في الحصول على المعلومات والحقوق الأخرى بموجب المادة 11، فسيتم اتخاذ الخطوات التالية:

(أ) أولاً، سيتم تسجيل تاريخ استلام الطلب دون تأخير. (لضمان اتخاذ الخطوات اللازمة خلال فترة شهر واحد صالحة للرد على الطلب)؛

(ب) سيتم التحقق من هوية صاحب البيانات الذي تتم معالجة بياناته الشخصية. على سبيل المثال، قد نطلب معلومات إضافية من صاحب البيانات للتحقق من هويته؛

(ج) سيتم إجراء التحقيقات اللازمة في قواعد البيانات والأنظمة والتطبيقات والبيئات الأخرى التي قد تُخزن فيها البيانات الشخصية المعنية، والتي تستخدمها شركتنا، و

(د) سيتم تأكيد معالجة البيانات الشخصية لصاحب البيانات الطالب، وسيتم إبلاغ صاحب البيانات بهذا الأمر.

2.2 إذا قمنا بمعالجة البيانات الشخصية لصاحب البيانات، فسيتم تزويد صاحب البيانات بالمعلومات التالية بطريقة موجزة وشفافة ومفهومة وسهلة الوصول، باستخدام لغة واضحة وبسيطة، كتابةً أو من خلال وسائل أخرى، بما في ذلك الوسائل الإلكترونية:

(أ) أغراض أنشطة معالجة البيانات؛

(ب) الفئات ذات الصلة من البيانات الشخصية (على سبيل المثال، معلومات الاتصال، ومعلومات الحساب المصرفي، وتفاصيل نشاط المبيعات)؛

(ج) المتلقين أو فئات المتلقين الذين يتم نقل البيانات الشخصية إليهم أو سيتم نقلها إليهم، ولا سيما المتلقين الذين يعملون في الخارج (على سبيل المثال، مقدمي الخدمات المقيمين في الولايات المتحدة)؛

(د) إن أمكن، الفترة المتوقعة لتخزين البيانات الشخصية، أو إذا لم يكن ذلك ممكناً، المعايير المستخدمة لتحديد تلك الفترة الزمنية -

بشكل عام عن طريق الرجوع إلى سياسة تخزين البيانات الشخصية وإتلافها الخاصة بشركتنا؛

(هـ) الحق في طلب تصحيح أو حذف البيانات الشخصية، أو الحق في تقييد معالجة البيانات الشخصية أو الاعتراض على هذه المعالجة؛

(و) الحق في تقديم شكوى إلى مجلس حماية البيانات الشخصية؛

(ز) في الحالات التي لا يتم فيها جمع البيانات الشخصية مباشرة من صاحب البيانات، يتم توفير المعلومات الموجودة حول من يتم جمع البيانات منه وكيف يتم جمعها؛

(ح) معلومات كافية وتوضيحية حول الإجراءات المستخدمة عند استخدام عمليات اتخاذ القرار الآلي، بالإضافة إلى معنى ونتائج أنشطة معالجة البيانات هذه المتوقعة بالنسبة لصاحب البيانات و

(أ) تفاصيل التدابير التي يتعين اتخاذها لحماية البيانات الشخصية عند نقل البيانات الشخصية إلى الخارج.

2.3 علاوة على ذلك، ما لم تكن هناك ظروف استثنائية (انظر الفقرة 9 أدناه)، سنزود صاحب البيانات بنسخة من بياناته الشخصية التي نعالجها بتنسيق إلكتروني شائع الاستخدام في غضون شهر واحد من استلام الطلب (سيتم استخدام طرق أخرى، مثل التنسيق الورقي، إذا لم يطلب صاحب البيانات النسخة إلكترونياً أو طلب تحديداً عدم تقديمها إلكترونياً). إذا كان الطلب معقداً أو يتضمن طلبات متعددة، يجوز لنا تمديد فترة الرد إلى شهرين كحد أقصى. في حال تمديد فترة الرد، سنبلغ صاحب البيانات بذلك في غضون شهر واحد من استلام الطلب، مع توضيح أسباب التأخير.

2.4 قبل تزويد صاحب البيانات بالبيانات الشخصية التي تطلبها، سيتم مراجعة محتوى البيانات المطلوبة لتحديد ما إذا كانت المعلومات المراد تقديمها تتضمن بيانات شخصية لأشخاص آخرين. في هذه الحالة، ما لم يوافق أصحاب البيانات الآخرون صراحةً على الكشف عن بياناتهم الشخصية، فسيتم حذف البيانات المتعلقة بهم عند نقل المعلومات المطلوبة إليهم.

2.5 إذا كان طلب صاحب البيانات للحصول على معلومات لا أساس له من الصحة أو مفرطاً، على سبيل المثال، إذا كان سيتطلب معالجة زائدة، يجوز لنا فرض رسوم معقولة، مع مراعاة التكاليف الإدارية لتوفير البيانات الشخصية، أو يجوز لنا رفض الاستجابة للطلب. ومع ذلك، يحظر علينا القانون فرض رسوم عامة للرد على طلبات المعلومات، ولا يجوز فرض أي رسوم على طلبات المعلومات إلا في الظروف الاستثنائية المذكورة آنفاً.

2.6 إذا تم رفض طلب صاحب البيانات للحصول على معلومات لأسباب معقولة، فسيتم إبلاغ صاحب البيانات بالسبب (الأسباب) للرفض وإجراءات تقديم شكوى إلى مجلس حماية البيانات الشخصية.

### 3. الإجراءات والمبادئ الواجب اتباعها في الاستجابة لطلبات تصحيح سجلات البيانات الشخصية

3.1 يحق لأصحاب البيانات تصحيح بياناتهم الشخصية التي تمت معالجتها بشكل غير دقيق. قد يتم التصحيح، على سبيل المثال، باستكمال البيانات غير المكتملة من خلال طلب توضيحات إضافية من صاحب البيانات بشأن بياناته الشخصية، أو بحذف سجلات البيانات التي تمت معالجتها بشكل غير صحيح واستبدالها بسجلات صحيحة. ما لم تنشأ ظروف استثنائية (انظر الفقرة 9) عند تقديم مثل هذا الطلب، سيتم تصحيح سجلات البيانات الشخصية التي تمت معالجتها بشكل غير صحيح على الفور.

3.2 علاوة على ذلك، ما لم يتطلب الأمر جهداً مستحيلاً أو غير متناسب، سيتم إبلاغ كل متلقي تم الكشف له عن البيانات الشخصية (مثل مزودي خدماتنا الخارجيين الذين يعالجون البيانات نيابةً عنا) دون تأخير بتصحيح البيانات الشخصية. وإذا قدم صاحب البيانات طلباً بذلك، فسيتم إبلاغه أيضاً بالمتلقين المعنيين.

#### 4.1 الإجراءات والمبادئ الواجب اتباعها في الاستجابة لطلبات حذف البيانات الشخصية

4.1 يحق للأفراد المعنيين بالبيانات أن يطلبوا منا حذف بياناتهم الشخصية في ظروف معينة. عند تقديم مثل هذا الطلب، ما لم تكن هناك ظروف استثنائية (انظر الفقرة 9) سيتم حذف البيانات الشخصية دون تأخير لا مبرر له في الحالات التالية:

(أ) لم تعد البيانات الشخصية ضرورية فيما يتعلق بالأغراض التي تم جمعها أو معالجتها من أجلها؛

(ب) يسحب صاحب البيانات موافقته الصريحة التي تستند إليها معالجة بياناته الشخصية ولا يوجد أساس قانوني آخر لنشاط المعالجة؛

(ج) إذا اعترض صاحب البيانات على معالجة بياناته الشخصية بناءً على أدائنا لواجب الخدمة العامة، أو ممارسة السلطة الرسمية الممنوحة لنا، أو مصالحنا المشروعة التي تتجاوز حقوق صاحب البيانات، أو ممارسة الحقوق والحريات الأساسية الأخرى، ولم يكن هناك سبب مشروع ملزم للمعالجة، أو إذا لم نقوم بمعالجة البيانات لغرض إثبات أو ممارسة أو الدفاع عن الدعاوى القانونية،

(د) يعترض صاحب البيانات على معالجة بياناته الشخصية لأغراض التسويق المباشر؛

(هـ) المعالجة غير القانونية للبيانات الشخصية؛

(و) حذف البيانات الشخصية ضروري للامتثال لالتزام قانوني نخضع له أو

(ز) إذا تم جمع البيانات الشخصية فيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية أو الخدمات الأخرى عبر الإنترنت.

4.2 عندما يطلب صاحب البيانات حذف بياناته بموجب الشروط المذكورة أعلاه، ما لم تكن هناك ظروف استثنائية (انظر الفقرتين 4.5 و9)، يجب اتباع الخطوات التالية:

(أ) أولاً، سيتم تسجيل تاريخ استلام الطلب دون تأخير. (لضمان اتخاذ الخطوات اللازمة خلال فترة شهر واحد صالحة للرد على الطلب)؛

(ب) سيتم التحقق من هوية صاحب البيانات الذي تتم معالجة بياناته الشخصية. على سبيل المثال، قد نطلب معلومات إضافية من صاحب البيانات للتحقق من هويته؛

(ج) سيتم البحث في قواعد البيانات والأنظمة والتطبيقات وغيرها من الأماكن التي قد يتم فيها تخزين البيانات الشخصية المطلوبة، وسيتم حذف هذه البيانات في غضون شهر واحد من استلام الطلب. إذا كان الطلب معقدًا أو يتضمن عددًا كبيرًا من الطلبات، فقد نمدد فترة الاستجابة إلى شهرين كحد أقصى. وفي حال تمديد فترة الاستجابة، سنبلغ صاحب البيانات خلال شهر واحد من استلام الطلب، ونوضح له أسباب التأخير.

(د) في الحالات التي نكشف فيها عن البيانات الشخصية للجمهور، يجب اتخاذ خطوات معقولة، بما في ذلك التدابير التقنية، لضمان حذف أي روابط أو نسخ من هذه البيانات الشخصية من قبل أولئك الذين يعالجون البيانات الشخصية نيابة عن الشركة دون تأخير.

(هـ) فيما يتعلق بحذف البيانات الشخصية، سيتم إبلاغ كل متلقي تم الكشف له عن البيانات الشخصية، ما لم يكن ذلك مستحيلًا عملياً أو يتطلب جهداً غير متناسب. وبناءً على طلب صاحب البيانات، سيتم إبلاغه أيضاً بالمتلقين الذين تم نقل البيانات الشخصية إليهم.

4.3 إذا كان طلب مقدم الطلب لا أساس له من الصحة أو مفرطاً بشكل واضح، على سبيل المثال، إذا كان سيتطلب معالجة زائدة عن الحاجة، يجوز لنا فرض رسوم معقولة، مع مراعاة التكاليف الإدارية المرتبطة بالمعالجة، أو يجوز لنا رفض البت في الطلب. (انظر الفقرة 4.5)

4.4 إذا اضطررنا إلى رفض الطلب، فسيتم إبلاغ صاحب البيانات الذي قدم الطلب بأسباب رفضنا لمعالجة الطلب وبحقه في تقديم شكوى إلى مجلس حماية البيانات الشخصية ضد قرارنا.

4.5 بالإضافة إلى الظروف الاستثنائية المذكورة في المادة 9 من هذا البروتوكول، يجوز للشركة رفض تنفيذ عملية الحذف المطلوبة إذا كانت عملية معالجة البيانات ضرورية للأغراض المذكورة أدناه:

(أ) ممارسة الحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات؛

(ب) من حيث الامتثال لالتزام قانوني يتطلب نشاط معالجة في إطار التشريع الذي تخضع له الشركة، أو من حيث إنجاز مهمة يتم تنفيذها للمصلحة العامة أو ممارسة سلطة رسمية ممنوحة لنا؛

(ج) لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة في مجال الصحة العامة، مثل حالات الأوبئة؛

(د) إلى الحد الذي يُحتمل أن يجعل فيه طلب الحذف من المستحيل أو يُعيق بشدة تحقيق أغراض المعالجة ذات الصلة، لأغراض الأرشيف في المصلحة العامة، أو لأغراض البحث العلمي أو التاريخي أو لأغراض إحصائية، أو

(هـ) فيما يتعلق برفع الدعاوى القانونية أو إنفاذها أو الدفاع عنها.

5. الإجراءات والمبادئ الواجب تطبيقها في تنفيذ الطلبات المتعلقة بممارسة الحق في تقييد أنشطة معالجة البيانات

5.1 إذا انطبق أي من الشروط التالية، ولم تنطبق الاستثناءات المذكورة في الفقرة 9، يحق لصاحب البيانات أن يطلب منا تقييد معالجة بياناته:

(أ) في حالة اعتراض صاحب البيانات على دقة البيانات الشخصية، يكون لشركتنا فترة زمنية يمكنها خلالها التحقق من دقة البيانات الشخصية؛

(ب) نشاط المعالجة غير قانوني ويعترض صاحب البيانات على حذف البيانات الشخصية ويطلب تقييد استخدام البيانات بدلاً من حذفها؛

(ج) عندما لا تحتاج الشركة إلى البيانات الشخصية لأغراض المعالجة الخاصة بها، ولكن يحتاج صاحب البيانات إلى البيانات لغرض تقديم الدعاوى القانونية أو إنفاذها أو الدفاع عنها؛

(د) يجوز لصاحب البيانات الاعتراض على نشاط المعالجة إلى حين التحقق مما إذا كانت الأسباب المشروعة التي تعتمد عليها الشركة تفوق الأسباب المشروعة لصاحب البيانات.

5.2. في الحالات التي يتم فيها تقييد أنشطة المعالجة بموجب الفقرة 1، يجوز الاستمرار في معالجة البيانات الشخصية المعنية، بخلاف التخزين، فقط للأغراض المدرجة أدناه:

(أ) بموافقة صاحب البيانات أو في حالة وجود دعوى قانونية،

(ب) لإنفاذ أو الدفاع عن الدعاوى القانونية

(ج) لغرض حماية حقوق شخص طبيعي أو اعتباري آخر، أو

(د) بالقدر اللازم لتحقيق مصلحة عامة هامة.

5.3. قبل رفع إجراءات التقييد المفروضة على معالجة البيانات، سيتم إبلاغ صاحب البيانات برفع التقييد.

5.4. ما لم يكن الإخطار المذكور أعلاه مستحيلًا أو يتطلب جهداً غير متناسب، سيتم إخطار كل متلقي تم الكشف له عن بيانات شخصية بتقييد معالجة بياناته الشخصية، وإذا كان لدى صاحب البيانات مثل هذا الطلب، فسيتم إبلاغه أيضاً بمجموعات المتلقين المعنية.

## 6. الإجراءات والمبادئ الواجب تطبيقها في تنفيذ الطلبات المتعلقة بممارسة الحق في نقل البيانات

6.1. في الحالات التالية، يحق لصاحب البيانات الحصول على البيانات الشخصية التي قدمها لنا بتنسيق منظم وشائع الاستخدام وقابل للقراءة آلياً، ونقل هذه البيانات إلى جهة أخرى مسؤولة عن معالجة البيانات دون أي عائق من جانبنا:

(أ) تستند عملية المعالجة إلى الموافقة أو العقد، و

(ب) القيام بنشاط المعالجة من خلال وسائل آلية.

6.2. إذا رغب أي شخص معني بالبيانات في ممارسة حقه في نقل البيانات مع شركتنا وفقاً للأمر المذكورة أعلاه، فسيتم اتباع الخطوات التالية:

(أ) أولاً، سيتم تسجيل تاريخ استلام الطلب دون تأخير. (لضمان اتخاذ الخطوات اللازمة خلال فترة شهر واحد صالحة للرد على الطلب)؛

(ب) سيتم التحقق من هوية صاحب البيانات الذي تتم معالجة بياناته الشخصية. على سبيل المثال، قد نطلب معلومات إضافية من صاحب البيانات للتحقق من هويته؛

(ج) سيتم تزويد صاحب البيانات بالبيانات الشخصية المطلوبة في غضون شهر واحد من تاريخ استلام الطلب، وذلك بعد إجراء البحث اللازم في قواعد البيانات والأنظمة والتطبيقات وغيرها من المواقع التي قد تُخزن فيها البيانات المطلوبة، أو، بناءً على طلب صاحب البيانات، سيتم نقل البيانات الشخصية مباشرةً إلى شركة أخرى (إن أمكن ذلك تقنيًا). في حال كان الطلب معقدًا أو كان هناك العديد من الطلبات، فقد يمتد وقت الاستجابة إلى شهرين. وفي حال تمديد وقت الاستجابة، سيتم إبلاغ صاحب البيانات بذلك في غضون شهر واحد من تاريخ استلام الطلب، وسيتم توضيح أسباب التأخير له.

6.3. إذا كان طلب مقدم الطلب لا أساس له من الصحة أو مفرطًا بشكل واضح، على سبيل المثال، إذا كان سيتطلب معالجة زائدة عن الحاجة، فقد نرفض رسومًا معقولة، مع مراعاة التكاليف الإدارية المرتبطة بالعملية، أو قد نرفض التصرف بناءً على الطلب.

6.4. إذا اضطررنا إلى رفض الطلب، فسيتم إبلاغ صاحب البيانات الذي قدم الطلب بأسباب رفضنا لمعالجة الطلب وبحقه في تقديم شكوى إلى مجلس حماية البيانات الشخصية ضد قرارنا.

17. الإجراءات والمبادئ الواجب تطبيقها في تنفيذ الطلبات المتعلقة بممارسة الحق في الاعتراض على أنشطة معالجة البيانات

7.1. يحق لأصحاب البيانات الاعتراض على معالجة بياناتهم الشخصية ما لم ينطبق أحد الشروط التالية: إذا كانت المعالجة تستند إلى أدائنا لواجب عام أو ممارسة سلطة رسمية ممنوحة لنا، أو إذا كنا نعتمد على مصالح مشروعة تتجاوز مصالح أو حقوق وحرية صاحب البيانات الأساسية.

(أ) يجب تقديم أسباب مشروعة ومقنعة لتبرير معالجة البيانات، حيث تفوق هذه الأسباب مصالح وحقوق وحرية صاحب البيانات، أو

(ب) تتم معالجة البيانات الشخصية من أجل إثبات أو ممارسة أو الدفاع عن الدعاوى القانونية.

7.2. عندما تتم معالجة البيانات الشخصية لأغراض البحث العلمي أو التاريخي أو لأغراض إحصائية، يحق لصاحب البيانات الاعتراض على معالجة بياناته الشخصية بناءً على أسباب تتعلق بطرفه الخاصة، ما لم يكن نشاط المعالجة ضروريًا لأداء واجب يتم تنفيذه لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة.

7.3. إذا تم تقديم اعتراض إلى شركتنا بشأن معالجة البيانات الشخصية، فسيتم إنهاء معالجة البيانات الشخصية لصاحب البيانات، ما لم تكن هناك ظروف استثنائية (انظر الفقرة 9).

7.4. عندما تتم معالجة البيانات الشخصية لأغراض التسويق المباشر، يحق لصاحب البيانات الاعتراض في أي وقت على معالجة بياناته الشخصية لأغراض التسويق المباشر هذه، بما في ذلك التنميط بالقدر الذي يكون ذا صلة بالتسويق المباشر.

إذا اعترض الفرد على معالجة بياناته الشخصية للأغراض المذكورة، فلن نقوم بعد ذلك بمعالجة بياناته الشخصية لتلك الأغراض.

8. الإجراءات والمبادئ الواجب تطبيقها في تنفيذ الطلبات المتعلقة بممارسة الحق في الاعتراض على نتيجة صادرة ضد فرد ما، وذلك حصراً من خلال تحليل البيانات المعالجة بواسطة الأنظمة الآلية

8.1. يحق لصاحب البيانات أن يُستبعد من أي قرار يستند حصراً إلى معالجة آلية، بما في ذلك التنميط، والذي قد يترتب عليه في بعض الحالات آثار قانونية أو تأثير كبير عليه. في حال تقديم طلب بهذا الشأن، سيتم إيقاف معالجة بيانات صاحب البيانات الشخصية، ما لم توجد ظروف استثنائية (انظر الفقرة 9). مع ذلك، لا تسري أحكام هذه الفقرة إذا اتسم القرار بالخصائص التالية:

(أ) إذا كان ذلك ضرورياً لإبرام أو تنفيذ عقد بين صاحب البيانات وشركتنا؛

(ب) الإذن الممنوح في إطار التشريعات الوطنية التي تخضع لها شركتنا والتي تحدد التدابير المناسبة لحماية حقوق وحرية ومصالح صاحب البيانات المشروعة، أو

(ج) بناءً على الموافقة الصريحة لصاحب البيانات.

8.2. إذا تم تنفيذ إجراءات صنع القرار المعنية في الحالات المشار إليها في الفقرة 8.1 (أ) أو الفقرة 8.1 (ج)، فعلى الشركة اتخاذ التدابير المناسبة لحماية حقوق وحرية ومصالح صاحب البيانات المشروعة، بما في ذلك على الأقل الحق في التدخل البشري، والحق في التعبير عن آرائهم والاعتراض على القرار.

9. الظروف الاستثنائية المستثناة من حقوق أصحاب البيانات الشخصية وفقاً لما يقتضيه التشريع

9.1. قبل الاستجابة لأي طلب، سيتم التحقق مما إذا كانت هناك أي ظروف استثنائية تنطبق على البيانات الشخصية المعنية. وتقتصر الظروف التي يكون فيها الرد السلبي على الطلبات المذكورة أعلاه ضرورياً ومناسباً على ما يلي:

الاستثناءات التي ستنطبق على البيانات بموجب اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) هي كما يلي:

(أ) الأمن القومي؛

(ب) الدفاع الوطني؛

(ج) الأمن العام؛

(د) منع الجرائم أو التحقيق فيها أو الكشف عنها أو مقاضاتها أو إنفاذ الأحكام، بما في ذلك ضمان ومنع التهديدات التي تواجه السلامة العامة؛

(هـ) المسائل النقدية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر المصلحة الاقتصادية أو المالية الهامة للدولة، فضلاً عن المسائل المتعلقة بالميزانية والضرائب، والأهداف الهامة الأخرى للدولة في المصلحة العامة، بما في ذلك الصحة العامة والضمآن الاجتماعي؛

(و) حماية استقلال القضاء والإجراءات القانونية الواجبة؛

(ز) منع انتهاكات القواعد الأخلاقية المتعلقة بالمهن الخاضعة للوائح الإدارية والتحقيق فيها والكشف عنها ومقاضاة مرتكبيها؛

(ح) وظيفة مراقبة أو تدقيق أو تنظيمية مرتبطة بممارسة السلطة الرسمية في الحالات المحددة في الفقرات 9.1(أ) إلى (هـ) و (ز)، حتى وإن كان ذلك نادراً؛

(أ) حماية حقوق وحرية صاحب البيانات أو غيره،

(ب) إنفاذ القرارات المتعلقة بالمطالبات الناشئة عن القانون المدني.

وفقاً للمادة 28 من القانون، ولأن الحالات التالية غير مشمولة بالقانون، فلن يتمكن أصحاب البيانات الشخصية من ممارسة حقوقهم في المسائل المدرجة أدناه:

يُجوز معالجة البيانات الشخصية لأغراض فنية أو تاريخية أو أدبية أو علمية، أو في نطاق حرية التعبير، شريطة ألا تنتهك الدفاع الوطني أو الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو الأمن الاقتصادي أو الحقوق الشخصية، أو تشكل جريمة.

البحث باستخدام البيانات الشخصية من خلال الإحصاءات الرسمية وإخفاء الهوية للمعالجة لأغراض مثل التخطيط والإحصاء.

معالجة البيانات الشخصية من قبل المؤسسات والمنظمات العامة المصرح لها قانوناً بالقيام بأنشطة وقائية وحمائية واستخباراتية تهدف إلى ضمان الدفاع الوطني والأمن القومي والسلامة العامة والنظام العام أو الأمن الاقتصادي.

للبيانات يتم التمييز بين المقطعات السليمة التي لا تخضع للتحقيق أو للملاحقة القضائية أو المحاكمة أو التنفيذ

وفقاً للمادة 28/2 من القانون، لن يتمكن أصحاب البيانات الشخصية من ممارسة حقوقهم، باستثناء الحق في المطالبة بالتعويض عن الأضرار، في الحالات التالية:

(ب) معالجة البيانات الشخصية ضرورية لمنع الجريمة أو للتحقيق الجنائي.

(و)

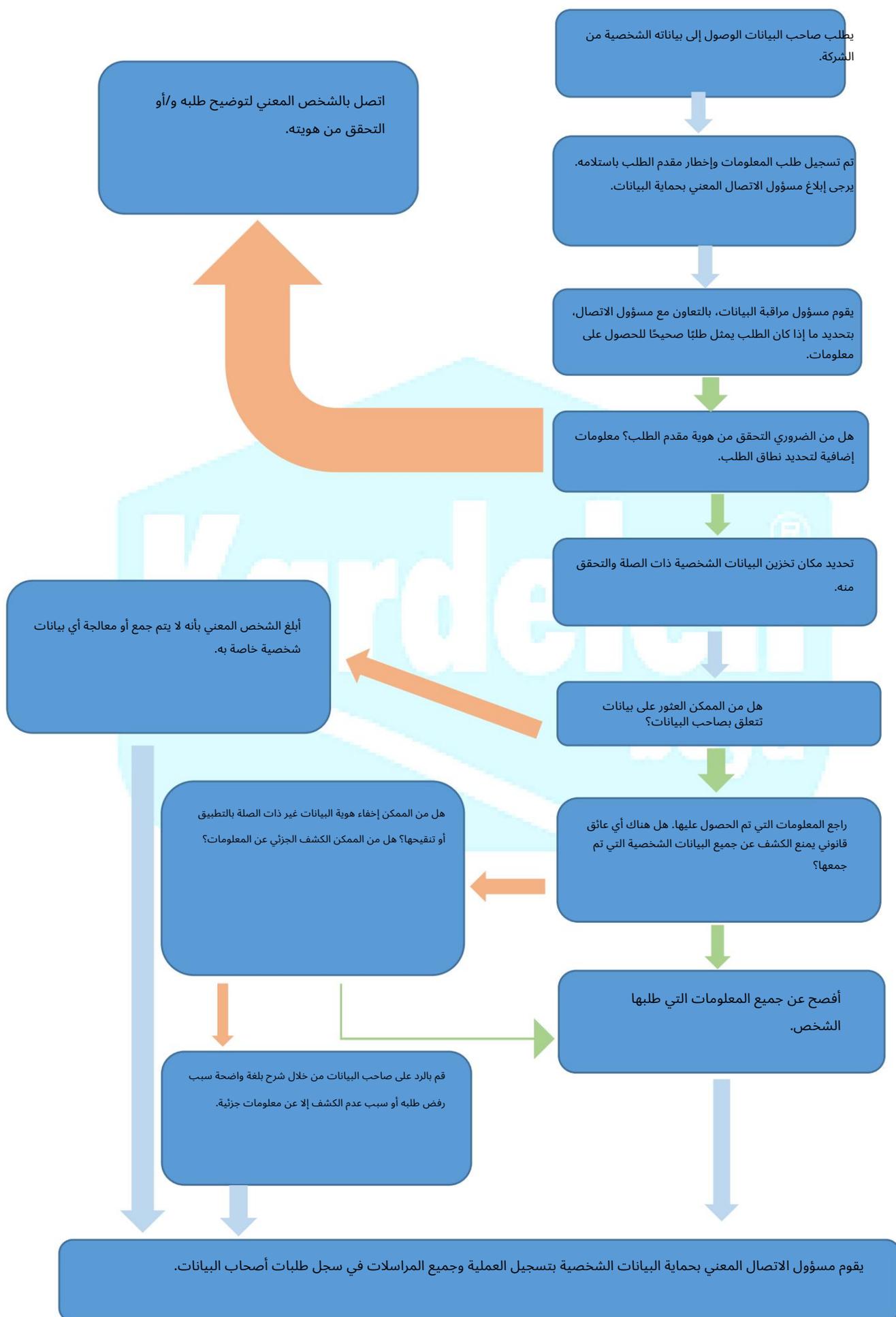
معالجة البيانات الشخصية التي نشرها صاحب البيانات.

يُسمح بمعالجة البيانات الشخصية عندما تعمل المؤسسات والمنظمات العامة المصرح لها، وكذلك المنظمات المهنية التي تتمتع بصفة المؤسسات العامة، وفقاً للسلطة الممنوحة بموجب القانون، لأداء واجباتها الإشرافية أو التنظيمية، أو لإجراء تحقيقات تأديبية أو ملاحظات قضائية.

تُعد معالجة البيانات الشخصية ضرورية لحماية المصالح الاقتصادية والمالية للدولة فيما يتعلق بالميزانية والضرائب والشؤون المالية.



الملحق 1: مخطط انسيابي صالح لتطبيقات اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)



الملحق 2: نموذج رسالة تأكيد إلى الشخص المعني الذي يتلقى الطلب

[اسم صاحب البيانات/اسم مقدم الطلب ولقبه]

[العنوان سطر 1]

[سطر العنوان 2]

[الرمز البريدي/المدينة]

[دولة]

[تاريخ]

عزيزي/عزيزتي [اسم ولقب صاحب البيانات/مقدم الطلب]:

الموضوع: [نوع طلب صاحب البيانات/رقم المرجع]

نود إبلاغكم باستلام طلبكم المؤرخ في [التاريخ]، والمقدم وفقاً للمادة 11 من القانون رقم 6698 بشأن حماية البيانات الشخصية. وقد استلمنا طلبكم بتاريخ [التاريخ].

ينص القانون رقم 6698 على وجوب الرد خلال شهر واحد من تاريخ استلام طلبات الأفراد المعنيين. وعليه، نتوقع الرد عليكم بحلول [التاريخ].

ستتضمن رسالة الرد الخاصة بنا النقاط التالية:

نحتفظ بالحق في التحقق من [هويتك / توكيلك لتقديم مطالبة نيابة عن شخص آخر].

إذا احتجنا إلى مزيد من المعلومات للرد على طلبك، فقد يُطلب منك تقديم تلك المعلومات.

في بعض الحالات، قد يُطلب منك دفع رسوم قبل أن نرد على طلبك.

إذا لم تتمكن من تلبية طلبك، فسوف نبغلك بأسباب رفض طلبك بحلول [التاريخ]، وفقاً لأي لوائح قانونية أو إدارية.

إذا كانت لديك أي استفسارات بخصوص حالة طلبك، يُرجى التواصل مع [الاسم واللقب] عبر [رقم الهاتف] أو [البريد الإلكتروني]. [للاطلاع على حالة طلبك، يمكنك أيضاً استخدام بوابتنا الآمنة / آلية التقديم] بعد التحقق من هويتك باستخدام [اسم المستخدم وكلمة المرور / آلية التحقق الأخرى].

نتقدم بأطيب تحياتنا.

[اسم المرسل]

[مهمة المرسل]